

Distr.: General  
9 January 2024  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



## اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الدورة الثالثة والسبعون

محضر موجز للجلسة 754

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الجمعة 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10/00 صباحاً

الرئيس: السيد بدورة..... (لبنان)

### المحتويات

النظر في الميزانية البرنامجية لعام 2023 واعتمادها

استعراض المشاورات العالمية مع المنظمات غير الحكومية المعقودة في عام 2022

بيانات أخرى

برنامج عمل اللجنة الدائمة

النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والسبعين للجنة التنفيذية

انتخاب أعضاء المكتب

اعتماد تقرير الدورة الثالثة والسبعين للجنة التنفيذية

اختتام الدورة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي أن ترد التصويبات في مذكرة وأن تُدرج في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذا المحضر إلى قسم إدارة الوثائق (DMS-DCM@un.org).

ولأسباب فنية، يُعاد إصدار أي محاضر مصوّبة للجلسات العلنية للجنة في دورتها هذه، بعد انتهائها.



الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة 10/05 صباحاً

### النظر في الميزانية البرنامجية لعام 2023 واعتمادها (A/AC.96/1224 و A/AC.96/1230)

- 1- **الرئيس:** قال إن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 رهن نظر اللجنة، وأنها ترد ضمن الوثيقة A/AC.96/1224. وأضاف إن لتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية (A/AC.96/1230) علاقة أيضاً بالمناقشة. ودَّكر بأن الميزانية البرنامجية المقترحة استُعرضت بالفعل في اجتماع تشاوري غير رسمي عُقد في 29 آب/أغسطس 2022، وفي الاجتماع الخامس والثمانين للجنة الدائمة.
- 2- **السيد تاروتين (الاتحاد الروسي):** قال إن حكومته ترحب بإعداد الميزانية بروح من التعاون النشط وأن ذلك يبين بوضوح الاحتياجات المالية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. غير أنه لو كانت التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية قد نُفذت، لكانت عملية إعداد الميزانية قد تعززت أكثر. وأضاف أن حكومته تدعو مفوضية اللاجئين إلى دراسة التوصيات بعناية وتقديم استنتاجاتها إلى الدول الأعضاء، وتأسف للممارسة الأخيرة في اللجنة التنفيذية بحيث لم يُتخذ أي قرار بشأن عمل اللجنة الاستشارية. وقبل الدورة الحالية، اقترح الاتحاد الروسي أن تعود اللجنة التنفيذية إلى ممارستها السابقة - تماشياً مع ممارسة الجمعية العامة - المتمثلة في السماح للدول الأعضاء بالتعبير عن آرائها بشأن توصيات اللجنة الاستشارية، وهو ما مكنها من توجيه أنشطة المفوضية بشكل كامل والاستفادة بالكامل من معارف الخبراء في اللجنة الاستشارية. وأشار إلى أن حكومته سحبت الاقتراح من أجل التوصل إلى توافق في الآراء، لكنها تقترح أن تنظر الدول الأعضاء في عمل اللجنة الاستشارية بعناية أكبر في المستقبل. وتؤيد حكومته اقتراح المفوضية إجراء مناقشات منتظمة، في تشرين الثاني/نوفمبر وآذار/مارس، بشأن توصيات اللجنة الاستشارية ذات الصلة بأنشطة المفوضية. وأضاف أن حكومته على ثقة أن المفوضية ستكون قادرة على إعداد تقرير عن مشتريات الاجتماع المقبل للجنة الدائمة، بما في ذلك عن العمل بمفهوم المشتريات المستدامة.
- 3- **السيدة غودي (إثيوبيا):** قالت إن الجفاف الشديد في القرن الأفريقي أفضى إلى نزوح الملايين من الناس، الذين تقامت متاعبهم بسبب الارتفاع العالمي الأخير في أسعار الأغذية والطاقة. وأصبح الوضع صعباً بشكل خاص في إثيوبيا، وهي إحدى أكبر البلدان المضيفة للاجئين، بعد أن انخفضت الحصص الغذائية للاجئين بنسبة 40 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وأكثر من 50 في المائة في حزيران/يونيه 2022. ولم تواكب مخصصات ميزانية عام 2023 المعتمدة للمكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والقرن الأفريقي والبحيرات العظمى والعمليات القطرية في إثيوبيا كثيراً الاحتياجات على أرض الواقع. وأفضت الزيادة السنوية في عدد الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية إلى انخفاض مدهل في نصيب الفرد من التمويل، وهو ما أثر بشكل خطير على تقديم الخدمات. وإضافة إلى ذلك، أفضت القيود المستمرة على الموارد إلى نشوب نزاعات على الموارد المحلية الشحيحة. وقدم الإطار الشامل للاستجابة للاجئين والمنتدى العالمي للاجئين مقارنة شاملة لمعالجة النزوح بإيلاء الاهتمام الواجب لأربع جهات فاعلة - اللاجئين، والبلدان المضيفة، وبلدان المنشأ، والبلدان الثالثة - استناداً إلى الاعتراف على نطاق واسع بأن البلدان المضيفة تتحمل العبء الأكبر وينبغي مساعدتها، تماشياً مع مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات. ويجب توسيع قاعدة هذا الدعم. وينبغي تحقيق أقصى قدر من الشفافية وضمان المساءلة عن ذلك بتوسيع النماذج على أساس الطلب وتقصير مسارات التمويل. وتكتسي جهود بناء القدرات الوطنية والمحلية أهمية حيوية. وشجعت إثيوبيا الجهات المانحة والشريكة ومفوضية شؤون اللاجئين على مواصلة إعطاء الأولوية للبلدان النامية التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين، وإتاحة تمويل كاف ومرن على أساس الاحتياجات.

4- **السيدة عطية (مصر):** قالت إن تقاسم الأعباء والمسؤوليات بشكل منصف ويمكن التنبؤ به، وإيجاد حلول مستدامة ودائمة للاجئين وملتمسي اللجوء أمران أساسيان. واستمرار نقص التمويل، مع نقص مقلق في الأموال المتاحة مقارنة بالاحتياجات، والتدفق المستمر للاجئين وملتمسي اللجوء، أمورٌ تهدد استدامة وجودة الخدمات التي تقدمها مصر لهذه المجموعات - وهي دولة تضم أكثر من 283 000 لاجئ وملتمس لجوء مسجل، ووجود بها، وفقاً للتقديرات الأخيرة، أكثر من 9 ملايين مهاجر في أوضاع شبيهة بوضع اللاجئين. وترحب حكومتها بالجهود المتواصلة التي تبذلها المفوضية لتشجيع مجتمع الجهات المانحة على زيادة مساعدتها غير المخصصة للبلدان المضيفة، وتوسيع نطاق برامج إعادة التوطين. ورحبت أيضاً بالدعم الهائل الذي اتضح في مواجهة الأزمات الإنسانية الجديدة، لكنها دعت المجتمع الدولي إلى عدم تحويل انتباهه عن الأزمات القديمة التي طال أمدها.

5- وترحب حكومتها بالاعتراف بإعادة التوطين بوصفه مجالاً رئيسياً للاستجابة للحماية في تقرير المفوض السامي عن الميزانية البرنامجية لعام 2023 (A/AC.96/1224)، وتأمل في أن تمتد جهود المفوضية في هذا المجال لتشمل اللاجئين وملتمسي اللجوء في حالات النزوح التي طال أمدها. ورحبت أيضاً بالزيادة البالغة 4 في المائة في مخصصات أنشطة المفوضية في مصر، التي أوضح مدير شعبة التخطيط الاستراتيجي والنتائج أنها مخصصة لمجالي الحماية والمساعدات النقدية. وتدعو الحاجة إلى مزيد من التمويل لدعم وحدات التسجيل وتحديد الوضع في مصر، وانتقال البلد إلى نظام وطني للجوء وبرامج إعادة التوطين.

6- **السيدة نزيوكي (كينيا):** قالت إن كينيا لاحظت بقلق الزيادة المتوقعة بنسبة 24 في المائة في عدد الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية بين عامي 2021 و2023 ونقص حجم التمويل أكثر. ومن المهم بصفة خاصة معالجة هذا النقص في إطار ركيزة مشاريع إعادة الإدماج العالمية، وهو أمر حيوي لتهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية. وينبغي أن تتلقى حالات النزوح التي طال أمدها والجديدة دعماً سياسياً ودبلوماسياً ومالياً متناسباً، تماشياً مع الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي يستند إلى تقاسم المسؤولية على قدم المساواة داخل المجتمع الدولي. ورحبت كينيا بالزيادات المعتمدة في ميزانيات شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى والمكتب القطري في كينيا، لكنها دعت إلى مواصلة التحلي بالمرونة، علماً أن الاحتياجات ما فتئت تتزايد في المنطقة، وهي زيادة تُعزى جزئياً إلى حالة الطوارئ المناخية. ونظراً لتزايد كثافة وتواتر النزوح بسبب تغير المناخ، رحبت كينيا بقرار المفوضية وضع خطط عمل خاصة بالعمليات تأخذ في الاعتبار السياق الإقليمي وتقديم حلولاً لحماية النازحين بسبب تغير المناخ والكوارث. وينبغي مواصلة هذه المبادرات مع المبادرات الإقليمية القائمة لنفاذ ازدواجية الجهود، وسعيًا إلى تعزيز التكامل. وحثت كينيا المفوضية على تضخيم الدعوة إلى تمويل مبتكر للنهوض بقدرة البلدان الأشد تضرراً من تغير المناخ على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية. وينطوي توافر التمويل الكافي غير المخصص على أهمية قصوى لحماية الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، لا سيما في السياقات التشغيلية السريعة التغير.

7- **السيد مافيمبا (زيمبابوي):** قال إن حكومته تقدر الزيادة المقترحة في ميزانية الجنوب الأفريقي، لكنه حث مفوضية اللاجئين على مواصلة جهودها لتعبئة الموارد بغية تقليل التفاوت بين الموارد المتاحة واحتياجات بلده. وأضاف أن زيمبابوي ترحب أيضاً بزيادة عدد النساء بين موظفي مفوضية اللاجئين وبالتدابير المتخذة لتقصير عملية التوظيف للاستجابة بسرعة للأزمات الناشئة. وينبغي للمفوضية كذلك أن تتخذ خطوات لزيادة عدد الموظفين، لا سيما الموظفين، من الجنوب الأفريقي، وأن تقدم تفسيراً للسبب الذي يجعل عدد هؤلاء الموظفين منخفضاً جداً في الوقت الراهن. وقد أفضى النقص المتزايد في التمويل، إلى جانب انخفاض مستوى التوظيف، إلى عدم الوفاء بالتعهدات التي قُطعت بموجب الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

8- السيدة كليمنتس (نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قالت إن اللجنة الدائمة أجرت مناقشات مكثفة بشأن الخيارات الصعبة التي تعكسها بنود الميزانية المقترحة. وتدرك المفوضية تماماً المسؤولية التي تفرضها زيادة عدد الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية على عاتق البلدان المضيفة، وأنها لم تحاول إدراج احتياجات اللاجئين والنازحين في الميزانية فحسب، بل حاولت أيضاً إدراج احتياجات المجتمعات المضيفة. وعلى غرار ما لاحظ ممثلو إثيوبيا وزمبابوي وكينيا ومصر، هناك تفاوت كبير بين مستوى التمويل المتاح ومستوى التمويل المطلوب. وستواصل المفوضية بذل قصارى جهدها لجمع الموارد اللازمة.

9- وقد ذكرت المفوضية أنها ستعد موجزاً للدول الأعضاء في السنة البرنامجية المقبلة لشرح قراءتها للتوصيات التي تلقتها، لا سيما التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وتتابع المفوضية توصيات اللجنة الاستشارية كل سنة، وهي توصيات لم تُنفذ سوى توصية واحدة منها السنة السابقة تتعلق بمسألة معقدة تتمثل في مواءمة الميزانية مع تخطيط الأمم المتحدة. غير أنها تعترم تعزيز هذه المواءمة على المستويين المركزي والقطري. وستُدْرَج المعلومات المتعلقة بافتراضات تخطيط عمل المفوضية ضمن إحاطات الميزانية العادية، بما في ذلك الإحاطة التي ستقدم إلى اجتماع اللجنة الدائمة في آذار/مارس. وأحاطت المفوضية علماً أيضاً بطلب تقديم موجز عن المشتريات.

10- الرئيس: قال إنه يود أن يسترعي انتباه الوفود إلى مشروع المقرر العام بشأن المسائل الإدارية والمالية قيد نظر اللجنة بوصفه المقرر 1. وقبل الدورة الثالثة والسبعين، عقد أعضاء اللجنة التنفيذية مشاورات تحضيرية غير رسمية لمناقشة نص المقررات التي ستعرض على اللجنة في تلك الدورة وتفاوضوا بشأنها.

11- السيد غونزاليس مايا غويتيا (المقرر): قال إن المقرر العام بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية قراراً موحد يُعتمد كل سنة. وبموجب القرار قيد نظر اللجنة، ستوافق اللجنة، في الفقرة (أ)، على متطلبات الميزانية المنقحة لعام 2022 المخصصة للبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر، بمبلغ قدره 10,5 بلايين دولار، وفي الفقرة (ج)، برامج وميزانيات البرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر لعام 2023، بمبلغ قدره 10,21 بلايين دولار. ويجيز المقرر أيضاً للمفوض السامي وضع ميزانيات تكملية وإصدار نداءات خاصة في حال الاحتياجات الطارئة التي لا يمكن تلبيتها بالكامل من الاحتياطي التشغيلي. وأضاف أنه يود الاعتراف بالمشاركة النشطة للوفود في المشاورات بشأن مشروع المقرر والمرونة التي أبدتها، وأسفرت عن مشروع يمكن للجميع الاتفاق بشأنه.

12- الرئيس: قال إنه يرى أن اللجنة التنفيذية ترغب في اعتماد الميزانية البرنامجية لعام 2023، على النحو المبين في مشروع المقرر.

13- وقد تقرر ذلك.

#### استعراض المشاورات العالمية مع المنظمات غير الحكومية، المعقودة في عام 2022

14- السيد هيدروجين (متطوع الأمم المتحدة للاجئين): قال إن المشاورات العالمية، التي عُقدت على مدى ثلاثة أيام في حزيران/يونيه 2022، حضرتها 25 منظمة يقودها أشخاص نازحون قسراً أو عديمو الجنسية، و29 منظمة دينية، و89 منظمة غير حكومية وطنية ومحلية، و82 منظمة غير حكومية دولية. وركزت المشاورات على موضوعي التوطين والعمل المناخي، وأسفرت عن مجموعة من 30 توصية استندت إلى نتائج مشاورات إقليمية وعالمية شهرية سابقة.

15- وعكست التوصيات فهماً جماعياً أن الاستجابات المحلية لدوافع النزوح التقليدية والجديدة يجب أن تكون على أساس التشاور. فالحاجة تدعو إلى تشجيع المنظمات التي يقودها النازحون قسراً وعديمو

الجنسية والفئات المهمشة وغيرها من الجهات الفاعلة المحلية بصفتهم جهات شريكة على قدم المساواة. وتجعل معرفة المنظمات المحلية تحديداً بالمشاكل التي تواجه مجتمعاتها في وضع استثنائي لتقديم استجابة مناسبة.

16- وركزت توصيتان رئيسيتان على زيادة مشاركة اللاجئين والمنظمات المحلية في صنع السياسات، وسلطتا الضوء على الحواجز الهيكلية التي تحول دون الاعتراف بالمبادرات التي يقودها اللاجئون، والحواجز اللغوية والعقبات الناشئة عن استخدام مصطلحات الشؤون الإنسانية. وشجعت المفوضية على أن تكون أكثر شفافية في مبادراتها الرامية إلى تحقيق أهدافها المتعلقة بالتوطين، وعلى نقل الأفكار والموارد والمهارات بشكل أكثر فعالية من المقر إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب الوطنية. وشجعت الدول الأعضاء على النهوض بخطة التوطين بالعمل على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب الصيغة الكبرى.

17- السيدة دوغلاس (الجمعية العبرية لمساعدة المهاجرين): قالت إن التوصيات المتعلقة بتغيير المناخ التي خرجت بها المشاورات العالمية ركزت على تحسين التأهب والقدرة على الصمود والتكيف، وتعزيز دور الجهات الفاعلة المحلية، والتخفيف من مخاطر النزوح المرتبط بتغير المناخ. وأبرزت المناقشات أهمية تعزيز آليتي الإنذار المبكر والتنسيق الشاملتين لتعبئة الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والعالمية دعماً للحكومات والمجتمعات الوطنية، وزيادة المشاركة مع المجتمعات المحلية في جميع مراحل التأهب لحالات الطوارئ، ومراعاة المعارف المحلية عند وضع الاستجابات. ويمكن للأشخاص النازحين الذين مُكنوا وأدمجوا في عمليات صنع القرار أن يصبحوا سفراء للعمل المناخي والحد من مخاطر الكوارث.

18- ودكر المشاركون والمشاركات بأنه قد تكون للأشخاص الذين يعبرون الحدود هرباً من الآثار الضارة لتغير المناخ مطالب مشروعاً لطلبهم الحصول على وضع اللاجئ، وأوصوا بتطبيق صكوك اللاجئين وحقوق الإنسان القائمة في سياقات النزوح عبر الحدود المرتبطة بتغير المناخ. وشجعت الدول الأعضاء على تعميم مراعاة اعتبارات النزوح المرتبطة بتغير المناخ والكوارث ضمن خططها للتنمية الوطنية استناداً إلى مقارنة تشمل الحكومة برمتها. والمجموعة الكاملة من هذه التوصيات متاحة على الإنترنت.

19- وكانت الرسالة الأشد وقعا من هذه المشاورات هي أن الحاجة تدعو إلى تمويل جيد ومتعدد السنوات. وستواصل المفوضية والمنظمات غير الحكومية العمل عن كثب، لا سيما لمتابعة أهم 12 توصية على نحو ما اختار المشاركون.

20- السيد فيدمر (سويسرا): قال إن سويسرا أحاطت علماً بالتوصيات التي تمخضت عنها المشاورات وأنها توليها اهتمامها. وشملت مواضيع التوطين والعمل المناخي قضايا تتعلق بالمساءلة ومشاركة الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، وهي قضايا توليها سويسرا أهمية خاصة. وأضاف أن من الضروري أن تشارك المنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمع المدني والأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية بنشاط في المنتدى العالمي للاجئين لعام 2023، الذي تشارك سويسرا في استضافته، والعمل أيضاً على اتخاذ خطوات ملموسة لمساعدة اللاجئين تقنياً ومالياً. وحثت سويسرا المفوضية على إجراء استعراض دقيق للتوصيات الـ 30 بغية تحديد إن كان بالإمكان تنفيذها وإلى أي مدى، وما هي الآثار الإدارية والقانونية المترتبة على تنفيذها، والموارد التي يتعين تعبئتها، والجهات الشريكة لتنفيذها، وطريقة ضمان المساءلة بشأنها، وطريقة استخدام التقييم المقارن للآثار البيئية لمختلف نظم الطاقة، والتخطيط الاستراتيجي الجديد، للإبلاغ والرصد.

21- السيدة فالس نويس (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن عمل المنظمات غير الحكومية ضروري لكي تتمكن المفوضية من الوفاء بولايتها. وأضافت أن الولايات المتحدة ترحب بزيادة عدد

الشراكات بين المفوضية والجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك الحكومات المحلية، التي تمثل 83 في المائة من ترتيبات الشراكة التي أبرمتها المفوضية؛ والالتزام بتوجيه 25 في المائة من النفقات إلى الكيانات المحلية والوطنية، بموجب الصفقة الكبرى؛ واستمرار جهود المفوضية لتدريب وتوجيه الجهات الشريكة المحلية والوطنية.

22- وأيدت الولايات المتحدة قرار المفوضية بإدامة التغييرات التي أدخلت على مشروع اتفاقات الشراكة خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فقد أفضت هذه التغييرات إلى تبسيط الإجراءات في إطار أكثر من 1 700 اتفاق من هذا القبيل. وأعربت الولايات المتحدة عن ارتياحها بشأن تقارير تقيّد بأن عمليات وضع هذه الاتفاقات قد جرى تبسيطها، وأن الأطر الزمنية للتفاوض بشأنها قلّصت، وأن ثمة حالياً مزيداً من المرونة في ميزانية الجهات الشريكة ذات المخاطر المنخفضة والمتوسطة. وهي تتطلع إلى معلومات مُحَيَّنة عن كيفية تناول تقارير تتعلق بالتطبيق غير المتسق لإصلاح التزامات الإبلاغ، وتقييم قدرات الجهات الشريكة وتصنيفات المخاطر، وتحديد تكاليف الموظفين والبرامج على الصعيد القطري.

23- وتعترف الولايات المتحدة بتزايد برامج التوعية التي تضطلع بها المفوضية مع الجهات الشريكة لها وتشجعها على توسيع نطاق جهودها لتشمل المزيد من المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية. وتشجع الولايات المتحدة المفوضية على مواصلة استخدام اتفاقات التخطيط والشراكة المتعددة السنوات حيثما أمكن ذلك، والمبادرة إلى زيادة توافرها وإبلاغ الجهات الإقليمية والمحلية الشريكة بذلك، كلما أصبحت متاحة. وأعربت الولايات المتحدة عن تقديرها لتعزيز العمل المناخي بوصفه موضوعاً لمشاورات المنظمات غير الحكومية لعام 2022. ومن الأهمية بمكان أن تواصل المفوضية والمنظمات غير الحكومية التعاون بشأن هذه المسألة، وضمان إشراك الأصوات المحلية في استجاباتها لها.

24- السيدة دوغلاس (الجمعية العبرية لمساعدة المهاجرين): قالت إنها تقدر الاعتراف بالدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في تنفيذ الخدمات للنازحين قسراً.

25- الرئيس: قال إنه يود تسليط الضوء على الأهمية التي يعلقها أعضاء اللجنة التنفيذية على مشاركة مجتمع المنظمات غير الحكومية في مناقشات اللجنة، وأنه يشكر هذه المنظمات على مساهماتها المتسقة والمدروسة.

### بيانات أخرى

26- السيدة ماينيت (مجلس الموظفين): قالت إن مجلس الموظفين شاطر المفوض السامي مؤخراً شواغله بشأن سلامة الموظفين في إثيوبيا، نظراً لتجدد القتال واستمرار الغارات الجوية هناك. وطلب المجلس اتخاذ تدابير لضمان سلامة ورفاه موظفي المفوضية في جميع المواقع.

27- ورحب المجلس بالسياسة الجديدة المتعلقة بترتيبات العمل المرنة التي أقرها المفوض السامي. ورحب المجلس أيضاً بإطلاق المنصة الجديدة "ووركداي" [يوم في العمل] للموارد البشرية، وما يصاحبها من عمليات تبسيط إجراءات تعيين الموظفين وإعادة انتدابهم، وزيادة مرونة معايير الترقية في الفئة الدولية، لكنه أعرب عن قلقه لأن تجربة الزميلات والزملاء الذين خدموا لفترة طويلة لم تعد موضع تقدير. وليس لغير 30 في المائة من موظفي وموظفات المفوضية خبرة تزيد على خمس سنوات في المنظمة، ناهيك أن ما يبعث على القلق أن عدداً من الوظائف في الرتب العليا تُمنح لمرشحين من خارج المنظمة وليس من طريق الترقية الداخلية.

28- وأعرب المجلس عن أمله في أن تمكن الدرجة الجديدة من المرونة عدداً أكبر من الموظفين الذين يشغلون مناصب وطنية من الانتقال إلى مناصب الوظائف الدولية. وأعرب المجلس عن قلقه من أن

تتضمن التخفيضات الأخيرة في الميزانية إلى إنهاء خدمة الموظفين ذوي الخبرة، لا سيما أولئك الذين يشغلون مناصب وطنية. وينبغي ألا يُخفض عدد الوظائف الوطنية إلا ملائماً أخيراً، لأنه لا يحق لموظفيها تقديم طلباتهم مجدداً والتناوب عليها. وينبغي أن تعطي استراتيجية التناوب الأولوية للموظفين الذين تأثرت وظائفهم جراء انخفاض اعتمادات الميزانية.

29- وأعرب المجلس عن أمله في أن تتاح عقود طويلة الأجل ومستمرة بعد المراجعة المقررة لسياسة العقود في عام 2022، وأن يسمح نظام إدارة الأداء الجديد "إيفولف" [تطوّر] بالاعتراف بإنجازات جميع أعضاء الفريق، وليس كبار المديرين فقط.

30- وإذا أُريد للمفوضية أن تظل رب عمل جذاباً، فعليها أن تعالج أثر التضخم على قيمة رواتب الموظفين في كثير من البلدان. ويجب أيضاً رفع تسويات واستحقاقات مقر العمل للموظفين الدوليين من الفئة الفنية إلى مستوى تنافسي.

31- والمجلس ملتزم بتعزيز العلاقات بين الموظفين والإدارة. وينبغي للمفوض السامي أن ينظر بشكل كامل في توصيات اللجنة الاستشارية المشتركة، وينبغي تعزيز دور مجلس الاستعراض المشترك بشأن تعيين الموظفين الفنيين الداخليين وانتدابهم. وسيطلق المجلس قريباً حملة لتعزيز علاقات العمل المنسجمة واتخاذ موقف ضد جميع أشكال التحرش، والتمييز، والعنصرية، والتسلط، وسوء استخدام السلطة.

32- السيدة كليمنتس (نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قالت إنها تود شكر مجلس الموظفين على عمله الدؤوب في استرعاء انتباه الإدارة إلى شواغل الموظفين من خلال مختلف المنديات. فعلى سبيل المثال، قدم المجلس باستمرار، من خلال اللجنة الاستشارية المشتركة، مدخلات بشأن إطار السياسة العامة الموسع وراء منصة "ووركداي". وتجري مناقشات مكثفة مشتركة بين الوكالات بشأن مسألة تسويات مقر العمل، وهي مسألة لا تستطيع المفوضية معالجتها بمفردها. والواقع أن التجربة تحظى بالتقدير، وتعتمد المفوضية على الموظفين ذوي الخبرة لمساعدة الموظفين الجدد. ولم تكف المفوضية بتشجيع الموظفين الذين يشغلون مناصب وطنية على الاضطلاع بمسؤوليات دولية، بل إنها سعت أيضاً إلى تمكين الموظفين العاملين في منطقة ما من الانتقال بسرعة إلى منطقة أخرى. وعلى حين أن القوة العاملة للمفوضية شديدة التنوع، يميل الموظفون إلى العمل في مناطقهم الأصلية. وستستكشف المفوضية أدوات إضافية في الأشهر المقبلة للتشجيع على زيادة التنوع في عموم المنظمة.

33- الرئيس: قال إن اللجنة التنفيذية تقدر تقديراً عالياً شجاعة وتفاني موظفي المفوضية، الذين بدونهم يستحيل الوفاء بالمهام التي أوكلت إلى المفوضية. وتعمل اللجنة على مجلس الموظفين لإطلاعها على التطورات التي تؤثر على الموظفين.

#### برنامج عمل اللجنة الدائمة

#### النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والسبعين للجنة التنفيذية

34- الرئيس: قال إن بندي جدول الأعمال قيد النظر يتعلقان بعمل اللجنة التنفيذية واللجنة الدائمة في عام 2023، ويتضمنان عدداً من مشاريع المقررات التي استعرضها أعضاء اللجنة التنفيذية ووافقوا عليها خلال المشاورات التحضيرية غير الرسمية.

35- السيد غونزاليس ماياغويتيا (المقرر): قال إن المقرر 2 يتناول تنقيح القواعد المالية للتبرعات التي يديرها المفوض السامي لشؤون اللاجئين. وقد أُطلعت الدول الأعضاء على الصيغة النهائية للنتقيح 12 للقواعد بعد إجراء مشاورات معها، وبعد أن التُمست آراء مجلس مراجعي الحسابات واللجنة

المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة، وكان هذا التتقيق موضوع المقرّر. وأقر المقرّر بأهمية وجود إطار للإدارة المالية يدعم التغيير التنظيمي، وأيد المراجعة المقترحة، وطلب إلى المفوض السامي إصدار المراجعة 12 على أن يسري تاريخها ابتداء من 1 كانون الثاني/يناير 2023.

36- وتناولت المقرّرات من 3 إلى 6 عمل اللجان في السنة المقبلة. وأكد المقرّر 3 مجدداً الإطار التقليدي لبرنامج عمل اللجنة الدائمة في عام 2023، على النحو المنصوص عليه في مقرر عام 2004 بشأن أساليب العمل. وأجاز للجنة إضافة بنود أو حذفها، حسب الاقتضاء، وطلب إلى الدول الأعضاء الاجتماع في كانون الأول/ديسمبر 2022 لإعداد خطة عمل مفصلة. ودعا المفوضية أيضاً إلى أن تكون صريحة وتحليلية في تقاريرها المقدمة إلى اللجنة الدائمة، وأن تقدم الوثائق في حينها. وشُدّد على أهمية إجراء مناقشة موضوعية وتفاعلية في الاجتماعات، وضرورة احترام الطابع الإنساني الصرف وغير السياسي لعمل اللجنة التنفيذية.

37- وكانت المقرّرات الثلاثة التالية إجرائية أيضاً. فالمقرّر 4 يتناول المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة الدائمة، وسيُعتمد جدول الأعمال المؤقت الموحد للدورة الرابعة والسبعين للجنة التنفيذية بموجب المقرّر 5، ويتناول المقرّر 6 مشاركة المنظمات الحكومية الدولية في الجلسات السرية للجنة التنفيذية.

38- الرئيس: قال إن إندونيسيا، وأنغولا، وأوكرانيا، وبنما، والعراق، وغواتيمالا، وهندوراس قدمت طلبات رسمية للمشاركة في اجتماعات اللجنة الدائمة بصفة مراقب. واقترح إضافة أسماء هذه الدول إلى النص المتفق عليه لمشروع المقرّر 4.

39- وقد تقرر ذلك.

40- السيد تاروتين (الاتحاد الروسي): قال إن حكومته تقدر المستوى الرفيع للتعاون الذي اتضح فيما يتعلق بتتقيق القواعد المالية في الفترة السابقة للدورة الحالية، وبالتماس آراء مجلس مراجعي الحسابات واللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة. وبشكل عام، ليس لبلده أي اعتراض على الصيغة الجديدة. وأنه سيغدو شاكراً لو حصل على آراء المفوضية بشأن فعالية القواعد المالية الجديدة في وقت لاحق.

41- الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة التنفيذية تود اعتماد مشروع المقرّرات.

42- وقد تقرر ذلك.

#### انتخاب أعضاء المكتب

43- السيد أحمد (تشاد): رشح السيدة أحمد حسن (جيبوتي) لمنصب الرئيسة.

44- السيدة سميث (النرويج) أيدت الترشيح.

45- انتخبت السيدة أحمد حسن (جيبوتي) رئيسة بالتركية.

46- السيد تشيك (بولندا): رشح السيدة ستاش (ألمانيا) لمنصب النائبة الأولى للرئيسة.

47- السيد تيباليكا (أوغندا) أيد الترشيح.

48- انتخبت السيدة ستاش (ألمانيا) بالتركية نائبة أولى للرئيسة.

49- السيدة منديس إسكوبار (المكسيك): رشحت السيد إزكييردو مينيو (إكوادور) لمنصب النائب الثاني للرئيسة.

50- السيدة دياس - راتو ريفويلتا (إسبانيا) أيدت الترشيح.



- 51- *انتخب السيد إيسكييردو مينيرو (إكوادور) نائباً ثانياً للرئيسة بالتركية.*
- 52- *السيد الفرزلي (لبنان): رشح السيد غول (باكستان) لمنصب المقرر.*
- 53- *السيد دوغان (تركيا) أيد الترشيح.*
- 54- *انتخب السيد غول (باكستان) مقراً بالتركية.*
- 55- *السيدة أحمد حسن (جيبوتي):* قالت إنها تود أن تشكر أعضاء اللجنة التنفيذية على تقّتهم، وأن تعرب عن امتنانها للسيد بدورة من لبنان على جهوده الدؤوبة خلال فترة رئاسته. وأعربت أيضاً عن رغبتها في تهنئة المفوض السامي على تمديد ولايته وأكدت له التزامها بالعمل بالتعاون معه عن كثب. وأضافت أن مهمة جميع الأعضاء تكمن في تعزيز الحماية الدولية، وإيجاد حلول دائمة، وتحقيق قدر أكبر من تقاسم الأعباء والمسؤوليات، وإبقاء اللاجئين في صميم شواغلهم.

#### **اعتماد تقرير الدورة الثالثة والسبعين للجنة التنفيذية (A/77/12/Add.1)**

- 56- *الرئيس:* قال إن الأعضاء سينظرون الآن في مشروع تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن دورتها الثالثة والسبعين، الذي يعكس المقررات التي اعتمدت خلال الجلسات العامة وأُتيحت للوفود في الليلة السابقة.
- 57- *السيد غونساليس ماياغويتيا (المقرر):* قال إن الفصلين الأول والثاني من التقرير يقدمان لمحة عامة عن الأيام الخمسة للدورة. ويتضمن الفصل الثالث الاستنتاج المتعلق بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي الذي توصلت إليه الدول الأعضاء إلى اتفاق بشأنه في 29 أيلول/سبتمبر 2022. وأضاف أنه يود توجيه شكره إلى جميع الوفود على الجهود التي بذلتها للتوصل إلى اعتماد الاستنتاج بتوافق الآراء. وخلال الدورة، اعتمدت مقررات بشأن ميزانية عام 2023؛ وجرى تنقيح القواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها المفوض، وبرنامج عمل اللجنة الدائمة لعام 2023، ومشاركة المراقبين، وجدول الأعمال المؤقت للدورة العامة الرابعة والسبعين للجنة التنفيذية، ومشاركة المنظمات الحكومية الدولية في الجلسات الخاصة للجنة التنفيذية. وسيقدم التقرير، بمجرد اعتماده، إلى اللجنة الثالثة للجمعية العامة لتتخذ فيه، باعتباره إضافة للتقرير السنوي للمفوض السامي.
- 58- *السيدة شوتس (هنغاريا):* قالت إن هنغاريا تفاعلت جدياً مع المفاوضات المتعلقة بمشروع الاستنتاج المتعلق بالصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي لأنها تدرك أهمية إتاحة إرشادات للمفوضية. وأضافت أنها تقدر مساهمة الدول المضيفة التي تتيح الحماية الدولية لأعداد كبيرة من اللاجئين وتضطلع بدورها في تخفيف العبء عن تلك البلدان. وفي إطار إحدى أكبر عمليات هنغاريا للإغاثة الإنسانية، زودت اللاجئين الأوكرانيين والنازحين داخلياً بالمساعدة التي يحتاجون إليها أمس الحاجة. غير أنها لم تصدق على الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، ولم تؤكد ولم تشارك في تنفيذه بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك من خلال المنتدى العالمي للاجئين. ولهذا السبب، لم تعترف بأهمية الميثاق العالمي بشأن اللاجئين ولا يمكنه تأييد الإشارات إليه في الوثائق الرسمية. وعلى حين أنها انضمت إلى توافق الآراء في اعتماد الاستنتاج، إلا أنها نأت بنفسها عن أي فقرات تتضمن إشارات إلى الاتفاق. وأشارت إلى أن حكومتها تطلب إدراج تعليقاتها في تقرير اللجنة التنفيذية عن دورتها الثالثة والسبعين.

- 59- *السيد نواتشوكوو (الكرسي الرسولي):* قال إن وفده ممتن للطريقة الشفافة والمحترمة التي أُديرت بها المشاورات بشأن الاستنتاج المتعلق بالصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي. وينبغي ألا تُستغل الصحة أبداً لتعزيز الأجندات السياسية أو الإيديولوجية، ويجب ألا يُغفل بعدها الروحي. وعلى حين يجب الاعتراف بالكامل بالآلام ضحايا العنف الجنسي، ينبغي أيضاً إيلاء الاعتبار للإجهاد الحاد الذي يعانيه

ضحايا الصدمات النفسية لأسباب أخرى، بما في ذلك التمييز العنصري والتعذيب وغير ذلك من أشكال العنف. وقد نأى الكرسي الرسولي بنفسه عن مضمون النداء المشترك بين الوكالات للعمل من أجل الصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي المشار إليه في الخاتمة، وهو نداء لم يترتب على مفاوضات حكومية دولية، وتضمن مفاهيم مثيرة للجدل، وأنه فهم أن الإشارات إلى "النوع الاجتماعي" تعني "ذكر وأنثى"، تماشياً مع الاستخدام العام والتاريخي للكلمة. وأعرب الكرسي الرسولي عن أمله في أن تتخذ تدابير ملموسة لتقديم الدعم إلى البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين بالرغم من الصعوبات التي تواجهها. وينبغي ألا يخضع هذا الدعم لاعتبارات سياسية أو إيديولوجية.

60- السيد تومرس (هولندا): قال إن هولندا تعتقد أن الصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي ينبغي أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من الاستجابة الإنسانية والاستجابة لاحتياجات اللاجئين مثل المأوى والمياه والغذاء. وينبغي إتاحة هذا الدعم من بداية جولات التخطيط والبرمجة، في إطار سياسات الموارد البشرية وما يتصل بواجب الرعاية. ورحبت هولندا بالاستنتاج المتعلق بالصحة العقلية والدعم النفسي-الاجتماعي، وأعربت عن أملها في أن يكون الاستنتاج بمثابة إطار للعمل الحاسم الذي تضطلع به المفوضية والجهات الشريكة لها في تقديم هذا الدعم، وحثت المفوضية على العمل من أجل إدماج هذا الدعم في جميع قطاعات الاستجابة الإنسانية والاستجابة للاجئين. وأضاف أن المفوضية اضطلعت بدور هام في كفالة الإدراج المنهجي لهذا الدعم في جميع أعمال الحماية وعمل المجموعة العالمية للحماية. وحثت هولندا المفوضية وجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على ضمان التنفيذ المنهجي لمجموعة الخدمات الدنيا للصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي بحيث يُقدم هذا الدعم بطريقة أكثر شمولاً وفعالية وتنسيقاً.

61- السيدة فرجون إسرائيل (إسرائيل): قالت إن إسرائيل ترحب بالاستنتاج المتعلق بالصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي، وهي مسألة تعتبرها ذات أولوية. وقد كانت عملية التفاوض صعبة، لكنها كانت شفافة، وأبدى جميع الأعضاء مرونة بشأنها. وقد قبلت إسرائيل بصعوبة حذف الإشارات إلى السن والنوع الاجتماعي والتنوع وستواصل إبراز أهميتها. وينبغي ألا تدخل الأجنحة السياسية التي تتحرف عن هدف إتاحة إرشادات للمفوضية عند التفاوض بشأن الاستنتاجات.

62- اعتمد مشروع تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي عن دورتها الثالثة والسبعين.

#### اختتام الدورة

63- السيد غراندي (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إن وفوداً عديدة أخذت الكلمة خلال الأسبوع الماضي لمناقشة الجهود المبذولة لحماية اللاجئين والنازحين داخلياً. وتدل معظم النزاعات التي أشارت إليها الوفود على أن الآليات القائمة لحل الصراعات ما فتئت تتراجع. فقد ترتبت على خروج الطوارئ المناخية عن السيطرة، وعمق عدم المساواة الاقتصادية، وسهولة التنقل البشري، التي كثيراً ما يبسرر المتاجرون بالبشر، تحركات سكانية لم يسبق لها مثيل حجماً وتعقيداً. وخلال الدورة، ركز المتكلمون باستمرار على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزوح والسعي إلى إيجاد حلول تمكن اللاجئين وغيرهم من النازحين من العودة إلى ديارهم.

64- وظل التضامن مع النازحين قوياً. وتحدثت البلدان المضيفة عن كيفية إبقاء حدودها مفتوحة واستقبال من يحتاجون الحماية بالرغم من ضخامة التحديات الاقتصادية والسياسية والمناخية التي تواجهها هذه البلدان بنفسها، لكنها لاحظت أيضاً مدى عبء عدد اللاجئين الذي يتقل كاهل مدارسها وخدماتها الصحية وخزائنها العامة. والبلدان والمجتمعات المضيفة هي أكبر الجهات المانحة للاجئين، وقد يكون من الصعب الحفاظ على دعمها دون احتمال التوصل إلى حلول.

65- وأعرب المفوض السامي عن ثقته في أنه سيجري التركيز بشكل أكبر على الجهود الرامية إلى إيجاد حلول في الأشهر الـ 14 التي تسبق المنتدى العالمي للاجئين في كانون الأول/ديسمبر 2023، بروح الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي ما يزال وثيقة مرجعية للغالبية العظمى من الدول الأعضاء. وإلى أن يتوصل إلى حلول، يجب إتاحة الحماية للذين أُجبروا على الفرار. ودُكر وفد كل دولة بالتزام ضمان دخول جميع ملتمسي اللجوء إلى أراضيها.

66- وعلى غرار ما ذكر عدد من المتكلمين، يجب زيادة الدعم الإنمائي للبلدان المضيفة للاجئين. ورحب باعتماد لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤخراً منهجية لتتبع التمويل الإنمائي لحالات اللاجئين، وحالات العودة، والحالات المتعلقة بالنازحين داخلياً من خلال نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهو ما سيساعد الجهات صاحبة المصلحة على النظر في مجموع الموارد المخصصة لهذه الحالات، وتقديم دعم منسق للاجئين والمجتمعات المضيفة. وأعرب المفوض السامي عن امتنانه للدول المانحة وكرر نداءه إلى الدول للمساعدة على تعويض النقص الخطير البالغ 700 مليون دولار لتمويل برامج المفوضية. وأعرب عن شكره للأعضاء على ثقته المستمرة في المفوضية، والتي أعرب عنها العديد منهم.

67- الرئيس: أعلن اختتام الدورة الثالثة والسبعين للجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بعد أن أعرب عن امتنانه لجميع الذين ساعدوه على توجيه أعمال اللجنة التنفيذية خلال العام الماضي.

رُفعت الجلسة الساعة 12/30 بعد الظهر.